

الهجرة بمختلف أشكالها: قراءة في التسميات، الدلالات والتصورات الاجتماعية
Migration in its different forms: a reading of the names, semantics and social representations



عادل بوطاجين *

جامعة جيجل

a.boutadjine@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/07 تاريخ القبول 2026/05/28 تاريخ النشر 2026/06/08



ملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز الدلالات الضمنية، منطق الأفعال، التصورات والمنظورات التخصصية التي تقف خلف المصطلحات، التعاريف والمفاهيم الرئيسية المتعلقة بالهجرة، وتحليل توظيفها في الكتابات العلمية الجزائرية والعربية مقارنة بالكتابات الغربية باللغة الإنكليزية والفرنسية.

لقد خلصنا في النهاية إلى أن الإشتغال على الجانب المعجمي، الدلالي والمفاهيمي للهجرة في الجزائر والبلدان العربية لا يتماشى مع ما هو حاصل في البلدان الغربية. كما أن الباحثين والمؤلفين الجزائريين والعرب كثيرا ما يوظفون مصطلحات، تعاريف ومفاهيم متعلقة بالهجرة، دون أن يعو دلالاتها العميقة وحملها لنظرة التخصصات التي أنتجتها، بسبب عدم تخصصهم، نقص تعمقهم في دراساتهم أو تأثرهم بالرهانات القانونية والسياسية الملازمة لقضية الهجرة.

الكلمات المفتاحية: هجرة؛ مهاجرة؛ هجرة وافدة؛ هجرة غير قانونية؛ هجرة غير شرعية؛ هجرة غير نظامية؛ هجرة سرية.

Abstract:

This article aims to highlight the implicit semantics, logic of actions, specialized perceptions, and perspectives underlying the key terms, definitions, and main concepts related to migration, and to analyse their usage in Algerian and Arab scientific writings compared to Western writings in English and French.

In the end, we concluded that the focus on the lexical, semantic, and conceptual aspects of migration in Algeria and Arab countries does not align with what is occurring in Western countries. Moreover, Algerian and Arab researchers and authors often utilize migration-related terms, definitions, and concepts without grasping their deep semantics or the specialized viewpoints that produced them, due to

* المؤلف المراسل

their lack of specialization, insufficient depth in their studies, or they are affected by the legal and political stakes inherent to the migration issue.

Key words: Migration; Emigration; Immigration; illegal migration; Irregular migration; Illegal Immigration,

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الهجرة من أقدم الظواهر البشرية وأكثرها تأثيرا وتأثرا بتطور حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات. فبعد أن ساهمت الهجرات الأولى (فردية كانت أم جماعية) للإنسان في تعمير المناطق غير المأهولة وتشكيل المدن والبلدان وتطورها، لا زالت ظواهر الهجرة حاضرة إلى اليوم وإن عرفت تغيرات وأشكالا عديدة كنتيجة حتمية لتغير حياة المجتمعات والدول وتغيرها.

لقد أدى تطور المجتمعات في داخل حدود دول وطنية إلى تغييرات كبيرة في أشكال الهجرة حتى أصبحت هذه الأخيرة من أكثر الظواهر المعاصرة تعقيدا، وأشدّها ارتباطا بمختلف جوانب حياة الأفراد والجماعات والدول. فحتى القرار الفردي بمغادرة مكان الإقامة والذي يبدو، للوهلة الأولى، محكوما بدوافع شخصية هو في واقع الأمر قرار تساهم في اتخاذه عوامل عدة: نفسية، علائقية، اجتماعية، صحية، إثنية، إيديولوجية، ثقافية، اقتصادية، بيئية، سياسية وأمنية تتجاوز مجرد الرغبة الفردية المعزولة، وهي نفسها العوامل التي قد تدفع المجتمعات والبلدان المستقبلية إلى إعاقه أو منع قدوم المهاجرين إليها. إذ يمنحها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) في مادتيه 13 و14 وميثاق الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية (1966) في مادته 12 الحق في منع قدوم المهاجرين إليها إذا كان في ذلك مساسا بالأمن القومي، الأخلاق العامة، صحة، حقوق وحرّيات مواطنيها بقدر ما يمنح لكل فرد الحق في مغادرة بلده أو أي بلد آخر والعودة إليه بكل حرية¹، خصوصا إذا تعرض للاضطهاد أو التهديد في بلده الأصلي².

لقد أدى هذا التعارض بين رغبة متزايدة للأفراد والجماعات في مغادرة بلدانهم الأصلية، الفقيرة والمتخلفة في أغلب الأحيان، وبين رفض البلدان المستقبلية لوجودهم على أراضيها أو رغبتها في انتقائهم بما يتماشى مع عدة اعتبارات (اقتصادية، أمنية، ثقافية، ...) إلى تعدد أشكال الهجرة وتنوع مسالكها وزيادة مخاطرها على حياة المهاجرين إلى درجة أصبحت من أكثر الظواهر إثارة للنقاش في المجتمعات "المصدرة" والمستقبلية لهم على حد سواء، كما تحظى بمعالجة إعلامية واهتمام سياسي متزايدين. لقد جعل هذا التعقيد من الظاهرة الهجرّاتية موضوعا شاغلا للعديد من التخصصات والحقول البحثية أيضا، إذ تحاول كلها فهم هذه الأخيرة ومعرفة أثرها على الأفراد والمجتمعات والتنبؤ بتوجهاتها المستقبلية (علم النفس، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، علم السكان، علوم الاعلام، العلوم القانونية، العلوم السياسية، علم الاقتصاد، الجغرافيا البشرية، ...).

من الطبيعي أن تصطبغ التسميات، المصطلحات، النعوت، والمفاهيم المقدمة لمختلف أشكال الهجرة بنظرة الحقول المعرفية التي تبنتها وبالسيرورات المعرفية والبحثية التي أنتجتها، فتحدث مثلا عن هجرة "غير شرعية" أو

"غير قانونية" أو "غير نظامية" أو "سرية" للدلالة على نفس الشكل الهجراتي. لكن دلالات هذه التسميات غير متطابقة تماما، فهي تحمل تقييمات ضمنية وتصورات ومنظورات معرفية متباينة لمختلف الفاعلين والأطراف المعنيين بهذه الظاهرة (المهاجرون، مجتمعاتهم، الهيئات القانونية، الأمنية والجمركية المعنية، المجتمعات التي ينطلق منها المهاجرون وتلك التي يقصدونها،...). فعادة ما تكون استخدامات هذه التسميات والمفاهيم من قبل المختصين واعية بدلالاتها الدقيقة وبرمزياتها وبالغاية من استخدامها في الكتابات العلمية والتقارير البحثية، كما تكون واعية بوقعها على معاش المهاجرين وتجاربهم في البلدان التي ينحدرون منها أو تلك التي يقصدونها والتبعات القانونية، الأمنية والإنسانية لتوظيفها. لكن الأمر لا يكون كذلك لدى جزء كبير من الباحثين المنتمين إلى تخصصات أخرى، أو لدى كثير من الصحفيين في حصصهم الإعلامية وكتاباتهم الصحفية التي تتناول الظاهرة أو السياسيين في نقاشاتهم السياسية وحتى المهاجرين أنفسهم وبين مختلف أفراد المجتمع في حواراتهم اليومية.

تبدو التسميات، المصطلحات، النعوت والمفاهيم المتعلقة بظاهرة الهجرة بمختلف أشكالها بديهية في بلدنا وفي وطننا العربي إلى درجة أصبحت توظف من قبل بعض الباحثين في الموضوع، الإعلاميون، رجال القانون، السياسيون، أفراد المجتمع المدني، المهاجرون والناس العاديين، دون أن يتوقفوا عند دلالاتها الدقيقة والفروق بينها وتبعات استخدامها أمينا وقانونيا وحقوقيا ونفسيا واجتماعيا وتأثير توظيفها على تصورات الناس الاجتماعية للمهاجرين وأسرها والبلدان التي ينحدرون منها، وإمكانية تعزيزها للوصمة الملازمة للمهاجرين في البلدان التي ينحدرون منها وتلك المستقبلية لهم وإمكانية مساهمتها في تدهور وضعهم الاقتصادي وزيادة هشاشتهم الاجتماعية.

بالرغم من أننا معنيون جدا بظاهرة الهجرة، باعتبار الجزائر بلد عبور واستقبال وهجرة في آن واحد، فإن العناية التي نوليها، بالخصوص غير المختصين في هذه الظاهرة، لمختلف التسميات، المفاهيم، النعوت الموظفة عند وصف مختلف أشكال الهجرة لا تتماشى مع ما هو حاصل في الكثير من الدول، خصوصا الغربية منها، من اشتغال أكبر على الجانب المصطلحي والمفاهيمي للظواهر الهجراتية من أجل ضمان توصيف أدق لهذه الأخيرة بما يضمن التمييز الدقيق بين الفروقات الموجودة بين أشكال الهجرة المتقاربة وبالتالي التعامل المناسب رمزيا، قانونيا وإنسانيا مع مختلف المهاجرين. إن هذا الوضع يدعونا إلى الوقوف عند هذا التهاون في ضبط مصطلحات الهجرة والتحقق من دلالاتها الضمنية عند توظيفها ويدفعنا إلى محاولة الكشف عن العوامل التي قللت من حرصنا على توظيف المفردات أو التسميات، النعوت، التعاريف والمفاهيم الدقيقة في كتاباتنا العلمية، تقاريرنا الصحفية، نقاشاتنا السياسية أو حواراتنا اليومية بخصوص الهجرة والمهاجرين.

يهدف هذا المقال إلى الوقوف على مختلف المفردات، التسميات، النعوت، التعاريف والمفاهيم الموظفة في اللغة العربية عند دراسة أو الحديث أو مناقشة مختلف قضايا الهجرة، ومقارنتها مع تلك المستعملة في اللغتين الإنكليزية والفرنسية. محاولين إبراز الدلالات الضمنية والمنظورات التخصصية التي تقف وراء المفردات المتعلقة بالهجرة والتي تغيب عن الكثير من الباحثين المتخصصين وغير المتخصصين والصحفيين والسياسيين وأفراد المجتمع المدني في بلدنا وبقية البلدان العربية عند تناولهم لهذه الظاهرة. لنكشف بعد ذلك عن العوامل المؤدية إلى هذا التوظيف غير الواعي للمفردات والمفاهيم، ونبين، في النهاية، كيف أن المفردات، المصطلحات، النعوت، التعاريف والمفاهيم المحيطة بالظاهرة الهجرية يمكن أن تعكس دلالات رمزية ضمنية، منطق أفعال des logiques d'actions وتصورات مختلفة لهذه الأخيرة.

المبحث الأول: الهجرة كمفهوم عام

كما أشرنا إليه أعلاه، تعتبر الهجرة من أشد الظواهر تعقيدا وأكثرها ارتباطا بمختلف مظاهر حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات، وهذا ما يفسر، كما سنرى في هذا المبحث، كثرة التعاريف والمفاهيم المقدمة لها وتنوعها كنتيجة لتعدد أبعادها والرهانات المصاحبة لها.

المطلب الأول: ظاهرة الهجرة (the migration, la migration)

توظف مفردة "الهجرة (the, la) migration" عادة كمصطلح عام للدلالة على ظاهرة بشرية قديمة ومتعددة الأوجه، حيث تنحدر المفردتان في اللغتين الإنكليزية والفرنسية من المفردة اللاتينية migratio التي تعني "المرور من مكان إلى آخر" وتنحدر بدورها من الفعل migrare الذي يعني "السفر بعيداً". أما اليوم فيمكن للمفردتين في هاتين اللغتين أن تشيرا لغويا إلى ثلاث معان مختلفة: الفعل الذي يعبر من خلاله شعب ما من بلد إلى آخر، أو الأسفار الدورية التي تقوم بها بعض الأنواع من الحيوانات، أو التنقل الحاصل داخل عضوية حية كهجرة البويضة من المبيض إلى الرحم³. نجد في اللغة العربية ثلاث معان أيضاً: الهجرة كضد للوصول، أو الخروج من أرض إلى أرض، أو خروج البدوي من باديته إلى المدن⁴. أما على المستوى الاصطلاحي فنجد في التعاريف والمفاهيم المقدمة من قبل القواميس واليدويات والمؤلفات المتخصصة وغير المتخصصة جزءاً من هذه التعاريف اللغوية وكثيراً من الاختلافات التي قد تفر دون أن يُتنبه لها فتؤثر على إحاطتنا بكل أبعاد الظاهرة الهجرية وتعقيداتها.

تبدو المفردات، التعاريف أو المفاهيم المقدمة من قبل الباحثين، الهيئات الأمامية والمعاجم والقواميس المتخصصة للهجرة متشابهة على العموم، فهي تتفق في جلها على الحديث عن "انتقال الأفراد من مكان إلى آخر" (فرجاني 1983)، قاموس ويسترن الجديد، الزنتاني (2008)، مجدي (2013)، غانم (2002)، بن عامر (2002)، محمد نور، المبارك (2008)، (1981) Courgeau، Gourévitch

(2014))، ولكنها تحمل في طياتها دلالات مختلفة ترجع للحقب الزمنية المختلفة وللمنظورات التخصصية التي تناولتها وكذا الرهانات (الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، الأمنية، السياسية، ...) المحيطة بها. فعندما نجد، مثلا، في التعريف المقدم من طرف المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات للأمم المتحدة (1958) وتعريف الزنتاني (2008) حديثا عن "تغير في مكان الانسان من موطنه الأصلي إلى مكان آخر"^{5 6}، فإن هذا التعريف يحمل بعدا تاريخيا لم يعد مُركّزا عليه في الوقت الراهن، إذ يشير ضمنا إلى الهجرات التي تضمنت مغادرة الموطن الأصلي وساهمت في تحول وتشكل البلدان والقارات عبر الأزمنة المختلفة من التاريخ البشري. فإذا نظرنا إلى تعريف قاموس ويستر الجديد، وتعريف آخر للمنظمة الدولية للهجرة ومجموعة من التعاريف الأخرى لكتاب عرب (فرجاني (1983)، بوزيد، مجدي (2013))، يتبين لنا بوضوح التعديل الحاصل في النظرة للهجرة: "هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى"، "الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى آخر"، "مجموع من التنقلات"^{7 8 9 10}، فهذه التعاريف قد انطبعت بما هو جار في هذا العصر من حركية دائمة للبشر وبقاء المشروع الهجراتي للأفراد مفتوحا. لقد لاحظنا في هذه الحالة كيف تغيرت النظرة للهجرة بتغير دور هذه الظاهرة مند بدايات النشاط البشري؛ حيث كانت عاملا جوهريا في تشكل البلدان والقارات إلى أن أصبحت اليوم خاصية بشرية يتوجب عليها التأقلم مع الحركية الدائمة التي فرضتها العولمة.

يمكن لمختلف المفردات، التعاريف والمفاهيم المقدمة من قبل الباحثين، المنظمات الأممية والمعاجم المتخصصة أن تحمل، أيضا، دلالات متباينة بحسب التخصص الذي يقدمها أو يتبناها. إذ نجد الكثير من التعاريف (الزنتاني (2008)، تعريف الأمم المتحدة للهجرة، مجدي (2013)، Petit (2000)، Glossaire 2.0 (2012)) التي تتحدث عن "نوع من أنواع التحرك السكاني" أو "انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى" وهي تعاريف تنتمي للجغرافيا البشرية التي تعرف الهجرة كـ: «تنقل إقامي يساهم في حركة السكان في مجاميع (des ensembles) مجالية للإنطلاق والوصول، وهذا يتضمن تحديد عتبة دنيا لتسجيل الظاهرة في الفضاء والزمن»¹¹. إن مجرد استعمال بعض المصطلحات يعني تبني نظرة تخصصية معينة للهجرة، فالحديث عن التحرك السكاني في هذه الحالة هو إشارة ضمنية إلى تدخل الهجرة في الديناميكية الفضائية وديناميكية السكان في آن واحد (Hagerstrand (1957). أي أن الأمر لا يتعلق فقط بانتقال الأفراد أو الجماعات إلى بلدان أخرى غير بلدانهم وإنما بتغير التركيبة السكانية لبلدان الإنطلاق وبلدان الوجهة ومختلف النتائج المترتبة على ذلك. إن هذا التوظيف للتعاريف والمفاهيم المقدمة من مختلف التخصصات قد يكون وجيها عندما يكون واعيا ولكنه يؤثر على نوعية الخطاب العلمي وعلى عمق الإحاطة بظاهرة معقدة

كالظاهرة الهجرانية عندما لا يكون كذلك، حيث نجد في الكثير من الكتابات الجزائرية والعربية توظيفاً لمصطلحات ومفاهيم لا تتماشى مع تخصصات أصحابها وتكشف عن سطحية طرحهم مع الأسف الشديد.

ترجع هذه السطحية في الطرح التي تميز جزءاً غير هين من الكتابات الجزائرية والعربية في جانب منها إلى عدم تخصص أصحابها وتعمقهم في دراسة الظواهر الهجرانية، ما يدفعهم إلى تبني المصطلحات والتعاريف والمفاهيم الأكثر تداولاً أو الأكثر بساطة. لكن هذه البساطة الظاهرية التي تتضمنها معظم المعاجم واليدويات المكرسة للهجرة تحيد في الكثير من الأحيان عن الإحاطة بجوانب عدة لهذه الأخيرة. كما أن تعقيد ظاهرة الهجرة وتشعباتها يجعل من البحث عن مفردات مستوفية أو تعريف جامع لها مهمة شبه مستحيلة. فإذا رجعنا إلى التعاريف التي أشرنا إلى أجزاء منها أعلاه وقلنا أنها متقاسمة بين أغلبية التعاريف والمفاهيم المتداولة في الكتابات الجزائرية، العربية والأجنبية، سنكتشف أن الباحثين يختلفون فيما تبقى من مفاهيمهم للهجرة ومختلف أشكالها. ففي حين يرى البعض أن الهجرة تكون داخل البلد أو إلى خارجه (أبو القاسم، جلبي، العمر (2006)، مجدي (2013))، يؤكد آخرون على أنها تكون من بلد نحو بلد آخر Gourévitch (2014) ويميزون بين الهجرة الخارجية أو الدولية التي تعبر الحدود وبين الهجرة الداخلية التي تكون داخل البلد، حتى ولو كان هناك من الباحثين من يعتبر أن الهجرة الخارجية هي التي تحدث بين قارة وأخرى والهجرة الداخلية هي تلك التي تحدث داخل نفس القارة.

لا يقف هذا الاختلاف عند وجهة الهجرة ولكن يتعلق أيضاً بمدة البقاء في بلد الوجهة، حيث نجد من الباحثين والمنظمات الدولية من يركزون في تعاريفهم على ضرورة ديمومة البقاء في بلد المقصد حتى يتمكن من الحديث عن هجرة (ميشال مان، فرجاني (1983)، محمد نور، المبارك (2008))، في حين يعتبر آخرون أن هذه الأخيرة يمكن أن تكون مؤقتة أو دائمة (نوبي، (2019) Glossaire de la migration، تعريف الأمم المتحدة). كما نجد من الباحثين من يتحدثون عن الهجرة عندما يتعلق الأمر فقط بعدد كبير من الأفراد (جماعات) سواء داخل البلد (بن عامر (2002) أو خارجه (Clozier))، في حين يعتبر آخرون أن الظاهرة تنطبق على الأفراد والجماعات أيضاً (معجم العلوم الاجتماعية). كما يوجد من الباحثين من يعتبر أن الحديث عن الهجرة جائز فقط عندما يتعلق الأمر بعدم التفكير في العودة (Clozier)، في حين يشترط آخرون (تعريف الأمم المتحدة) أن يكون بلد الوجهة بعيداً بعداً كافياً، فتستثنى بذلك الهجرة ما بين المدن الحدودية لبلدين وهو ما تطلق عليه بعض الكتابات "الهجرة البينية".

تكشف هذه الاختلافات متفاوتة العمق في النظرة للظاهرة الهجرانية وبالتالي التنوع المفرداتي والمفاهيمي المصاحب لها عن حقيقتها المعقدة وتعدد أوجهها وتشابكها، كما تنم عن تغييرها بتغير حياة المجتمعات والدول والعلاقات فيما بينها (علاقات: تاريخية، ثقافية، سياسية، اقتصادية...). فأما تعقد الظاهرة وتعدد أوجهها

وتشابهها فيظهر في تعدد المفردات، والمفاهيم التي تحاول الإحاطة بمختلف أشكالها. مفردات ومفاهيم مثل: تنقل، عبور، بلدان الإنطلاق، بلدان الوجهة، بلدان العبور، حقل أو مجال هجراتي، فضاء هجراتي، مجتمع مهاجر، هجرة الكفاءات (العقول، الأدمغة)، اللجوء، هجرة العبور، التدفق الهجراتي، التجميع العائلي، ... أو من خلال النعوت المرفقة بمفردة الهجرة للدلالة على الدافع الذي يقف وراءها: هجرة طوعية (إرادية)/ هجرة قسرية (جبرية)، أو مستوى تنظيمها: هجرة تلقائية/ هجرة منظمة، أو حجمها: هجرة فردية/ هجرة جماعية، أو هدفها: هجرة عمل/ تهجير أو فرار/ هجرة دراسية/ هجرة طبية/ هجرة عائلية، أو ديمومتها: مؤقتة (موسمية، قصيرة الأجل)/ دائمة، أو اتساعها: هجرة داخلية/ هجرة خارجية¹² أو وضعيتها بلد الوجهة: هجرة جنوب- شمال/ هجرة جنوب- جنوب.

تعطي هذه النعوت الملحقة بمفردة الهجرة، للوهلة الأولى، انطبعا بقراءة واضحة لمختلف مظاهر الهجرة من خلال تصنيفها بحسب الخاصية الأبرز فيها، وإن كانت هذه التصنيفات مريحة للاستعمال السياسي والإعلامي وحتى لبعض الكتابات الأكاديمية السطحية، فإن المتخصص المتعمق في قضايا الهجرة يعي جيدا درجة تبسيطها وعدم وجود حدود واضحة فاصلة بينها. فالمهاجر الذي يهاجر طوعية أو باختياره إلى بلد آخر يمكن ألا يتمكن من العودة إلى بلده بسبب التدهور الأمني أو الاقتصادي لهذا البلد فيصبح بذلك مقيما بصفة قسرية في البلد الذي استقبله. تماما كما يحدث للطالب الذي يهاجر للدراسة وفي نيته البقاء في البلد الذي يقصده من أجل العمل أو الاستقرار النهائي، أو كما يحدث مع المهاجرين من بلدان الجنوب الذين تكون هجرتهم نحو بلد جنوب آخر ولكنهم يقررون في مرحلة ما مواصلة هجرتهم إلى بلد من بلدان الشمال. ولعل أكبر شاهد على غياب حدود فاصلة بين الكثير من أشكال الهجرة استحداث مفهوم التدفقات المختلطة les flux mixtes للإحاطة بالهجرة التي تضم المهاجرين طوعية والمهاجرين ضد رغبتهم، أو الهجرة التي تضم أشخاصا بحاجة إلى حماية ومهاجرين اقتصاديين، أو تلك التي تضم اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين لأسباب مختلفة لا علاقة لها بالسعي للحصول على حماية¹³.

ترجع هذه الصعوبة في إيجاد مفردات، مصطلحات، نعوت، تعاريف أو مفاهيم مرضية ومستوفية لمختلف الدلالات التي تحملها الظواهر الهجراتية إلى أربعة عوامل أساسية هي: طبيعة الظاهرة الهجراتية المعقدة، الرهانات الاقتصادية المؤدية أو الناجمة عنها، الرهانات السياسية والإعلامية المحيطة بها، واقع الأبحاث العلمية المتعلقة بالهجرة:

المطلب الثاني: طبيعة الظاهرة الهجراتية

الهجرة متعددة الأوجه بطبيعتها، وهذا التعدد نابع من كونها محكومة بشخصية المهاجر أولا وبمختلف جوانب حياته (الوجودية، الاقتصادية، الاجتماعية، العائلية، الثقافية، التعليمية، ...) ومؤثرة فيها أيضا، وهو

نفسه (أي التعدد) الذي يصعب من مهمة الإحاطة بها بسبب ما يخلقه من رهانات مختلفة: رهانات نفسية وجودية، رهانات اجتماعية وثقافية، رهانات محلية ودولية. رهانات ديمغرافية. رهانات رمزية ومادية، ظاهرة أو مقنعة. رهانات فكرية متعلقة بالمعرفة والتفكير الأخلاقي المتعلقين بالهجرة¹⁴. ففي خضم البحث عن تفسيرات شاملة لفعل الهجرة وتحت تأثير المنظورات الاقتصادية والسياسية، كثيرا ما تناسى الدوافع الفردية التي تعتبر العامل الأول المساهم في اتخاذ قرار الهجرة، فبالنسبة لـ ماكدوجال McDougall يعتبر سلوك الهجرة عنصرا غريزيا في الإنسان، أي أنها فعل فطري موروث لا يحتاج إلى تعلم (إنشراح الشال، 1987)، وكأنه يريد أن يقول أن "الإنسان مهاجر بطبعه". مع ذلك، يبقى هذا الطرح شاملا كسابقه، خصوصا لما نلاحظ دراسات المختصين في علم النفس والتي تبحث عن عوامل نفسية أكثر فردانية، كمحاولة بعضهم بناء ملمح نفسي للمهاجر مثلا (يوب، 2021)، وهي محاولة فيها ما يبررها، وإلا كيف نفسر أن نفس المهاجرين يعيشون في ظروف مادية واجتماعية واحدة ومع ذلك لا يقررون جميعهم مغادرة أوطانهم. وكأن بعض الأشخاص أكثر استعدادا للهجرة من غيرهم. هناك من الباحثين من ركز على العوامل النفسية التي يعيشها المرشح للهجرة كنتيجة لوضعه الوجودي، الإقتصادي والاجتماعي، فاشتغلوا على الاغتراب النفسي الذي قد يعيشه (بوزار، 2020)، أو على تدهور توافقه النفسي كنتيجة لفشل محاولته للهجرة (فريصات، 2010)، أو اشتغالهم على الوجود النفسي لمختلف أشكال الفقد التي يمكن أن يعيشها المهاجر: فقدان الإطار الثقافي، الشبكة الاجتماعية والتي تجعل من الهجرة تجربة مؤلمة وأزمة حياة¹⁵.

إن هذا الجانب النفسي المحرك لفعل الهجرة هو نفسه مرتبط بالجانب العلائقي والاجتماعي للفرد، «فالبشر الذين يتنقلون من مكان إلى آخر ليسوا مجرد جزئيات تغير موقعها، فالهجرات تملك محركا يتواجد عموما داخل العلاقات الاجتماعية، ... فهي لا تتعلق فقط بأفراد بالمعنى الإحصائي، أي يتغير عددهم في أماكن الإنطلاق والوصول، ولكنها تتعلق ببنى ديمغرافية واجتماعية، بشبكات وذواكر»¹⁶. يبين هذا الكلام لـ بالي Pallhé تشابك التاريخ الشخصي للمهاجر بانخراطاته النفس-اجتماعية والاجتماعية ومساهمتهما في تولد المشاريع الهجرانية للأفراد والجماعات، ولكن نفس هذه المشاريع يمكن أن يكون لها وقع على من تبقى من غير المهاجرين، حيث يؤكد كل من كاستلز وميللر (1993) في كتابهما "عصر الهجرة" على أن للهجرة وقع على كل أبعاد الوجود الاجتماعي للبشر، كما أنها تساهم في تطوير ديناميكيتها الخاصة المعقدة. فبالرغم من كون الغالبية العظمى من سكان العالم من غير المهاجرين، إلا أن كافة المجتمعات وكيفيات معيشتها قد تغيرت بسبب الهجرة¹⁷.

في النهاية، حتى ولو ارتبطت الهجرة بالعديد من العوامل المشتركة التي تقف خلف جل تحركات المهاجرين، مثل: العامل الجغرافي-الديمغرافي، الإقتصادي، السياسي، التاريخي، القانوني، ... فإنها محكومة أيضا بالكثير من

العوامل المرتبطة بالأفراد المهاجرين، كاختلاف ملامحهم وتجاربهم، مساراتهم ومحددات فعلهم الهجراتي. أو بانخراطهم الاجتماعية: عوامل عائلية وسوسيو-انثروبولوجية¹⁸.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي كعامل وهران ملازم للفعل الهجراتي

لطالما كان المتغير الاقتصادي ملازما لتصورنا للفعل الهجراتي، وذلك راجع إلى دوره في بروز ظاهرة الهجرة وتزايد الإهتمام بها على المستوى السياسي، الإعلامي والبحثي. فبالنسبة لـ والاس (Wallace 2004) حتى مصطلح الهجرة كان مرتبطا بالنمو الصناعي الذي عرفته أوروبا وبقية بلدان العالم فيما بعد. في إشارة إلى حاجة الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا خلال القرن 18 ليد العاملة وما ولدته من هجرة للأفراد من القرى إلى المصانع المنتشرة في المدن، وإلى تشجيع الدول الأوروبية لهجرة العمالة بينها في مرحلة إعادة الإعمار التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، كما حدث بين إيطاليا وبلجيكا في سنة 1946 مثلا، أو تشجيعها لقدم العمال من مستعمراتها السابقة، كما حدث بين فرنسا وبلدان المغرب العربي وبالخصوص الجزائر. بعبارة أخرى، لم تكن الهجرة مبررة بدافع آخر غير الانتقال من مكان إلى مكان ثانٍ يعرض مناصب عمل بشكل أوفر ويقدم فرصا لتحسين الوضع الاقتصادي. لذلك يركز بعض المختصين في ميدان الهجرة من أمثال زميرمان (Zemmermann 1996) وكوتزفينيتسا (Kutzvinetsa 2003) على "نظرية الطرد-والجذب push-pull theory" (التي لا يزال يستدل بها السياسيون والإعلاميون إلى اليوم) أثناء تفسيرهم لدوافع الفعل الهجراتي، وهي نظرية ترى أن الفروق في أسواق العمل ومستوى الدخل بين البلدان التي ينتمي إليها المهاجرون وتلك التي يهاجرون إليها، خصوصا لما يتعلق الأمر بهجرة الكفاءات، هي المحرك الرئيسي لتنقل الأفراد والجماعات، حيث تستقطب البلدان التي تتوفر على فرص وظروف عمل أفضل ومعدل بطالة أقل، العمال من البلدان التي توفر فرصا وظروفا أقل مستوى¹⁹. لقد خلقت بدايات الفعل الهجراتي وتطوره المرتبط بالبعد الاقتصادي للمهاجرين والبلدان المهاجر منها وتلك المهاجر إليها على حد سواء، تصورا عاما ملازما للمهاجرين ومسعى ثابتا لدى البلدان المستقبلية لهؤلاء.

لقد لخص ألفريد صوفي Alfred Sauvy (عالم ديمغرافيا فرنسي) في مقولته الشهيرة: «إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات» الصورة التي انطبع بها المهاجر إلى غاية الثمانينات، حيث قدمت أغلبية الكتابات التاريخية المهاجر le migrant كمتشرد، فقير، عامل متنقل وأحيانا كمتجول، أي أنها اختزلته في وضعيته الاقتصادية وبالتالي كيد عاملة متوفرة للمجتمعات الصناعية التي يقصدها²⁰. فبالرغم من أن الكثير من الكتابات تحاول ألا تنحصر في هذه النظرة المختزلة للمهاجر ودوافعه وطموحاته، إلا أن هذا التصور لا يزال موجودا لدى المجتمعات المستقبلية ومصدرا لمخاوفها، خصوصا في فترات الأزمات الاقتصادية، حيث ينظر للمهاجرين كيد عاملة رخيصة منافسة على فرص العمل المتوفرة

ومساهمة في عدم تحسين أرباب العمل للأجور. كما يستغل هذا التصور من قبل الأحزاب اليمينية المتطرفة لتأجيج المجتمعات المستقبلية ضد الوافدين إليها مهما كانت أسباب قدومهم ووضعيتهم القانونية.

إن التعامل مع المهاجرين اليوم، ليس محكوما بالصورة الاقتصادية اللصيقة بهم فقط ولكن بتاريخ تعامل الدول الوطنية مع القادمين إليها. حيث تحن البلدان المصنعة أو تسعى للإبقاء أو العودة إلى المرحلة التي احتاجت فيها إلى يد عاملة رخيصة ومنتقاة ومتحكم فيها في فترة إعادة الإعمار التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث كان قدوم اليد العاملة مبنيا على اتفاقيات ثنائية مع بلدان المصدر، وهي اتفاقيات مريحة للبلدان المستقبلية لأنها تجعلها تتحكم في القادمين إليها.

لقد انعكست هذه الرغبة من الدول المصنعة المستقبلية للمهاجرين في المفردات والتعاريف والمفاهيم التي تتبناها الهيئات والمنظمات الرسمية المعنية بظاهرة الهجرة أيضا. فبالإضافة لبقاء مفاهيم مثل: المهاجر الاقتصادي *le migrant économique* المعروف كـ "شخص يغادر بلده الأصلي لأسباب اقتصادية محضة، دون أدنى علاقة مع تعريف اللاجئ *le réfugié*، أو من أجل تحسين ظروف وجوده المادية" أو الهجرة الاقتصادية *la migration économique* كـ "هجرة لأسباب اقتصادية محضة أو بهدف تحسين ظروف وجوده المادية"²¹، تمت إضافة مفاهيم أخرى مثل: العامل المهاجر *le travailleur migrant* المعروف كـ "شخص سيعمل، يعمل أو عمل نشاطا مأجورا في بلد هو ليس رعية فيه" أو هجرة اليد العاملة *la migration de la main d'œuvre* الذي يشار به إلى "حركة الأشخاص بين دولتين أو داخل إقامتهم بغرض العمل"²² حيث تبدو الإشارة واضحة إلى عمل المهاجر مع بقاء ارتباطه مع بلده الأصلي والأهم من ذلك ارتباط بقاءه في بلد الوجهة بممارسته لعمل ما في هذا الأخير. في المحصلة، وحتى مع بروز مفهوم هروب الأدمغة *la fuite des cerveaux* الذي يحاول أن ينظر إلى الهجرة من جانب البلدان "المصدرة" للمهاجرين (حتى ولو كان الأمر يتعلق هنا بهجرة الكفاءات)، والذي يشير إلى "استنزاف رأس المال البشري في مهنة أو قطاع اقتصادي معين، وذلك بسبب هجرة العمال المؤهلين النشطين في هذه المهنة أو القطاع في البلد الأصلي نحو بلد آخر (أو من منطقة من بلد نحو بلد آخر في حالة الهجرة الداخلية)"²³ يبدو أن سعي الدول المتقدمة سيكون منصبا على محاولة التحكم في أعداد القادمين إليها وانتقائهم، خصوصا لما نعلم بتقرير منظمة الهجرة الدولية (2008) الذي أكد على أن البحث عن العمل سيبقى في قلب أغلب الحركات الهجرانية في القرن 21²⁴.

المطلب الرابع: الرهانات السياسية كمحدد للفعل الهجراتي

لقد رأينا أعلاه كيف برزت ظاهرة الهجرة كنتيجة للتحويل الاقتصادي الذي أنتجته الثورة الصناعية في أوروبا، ورهانا اقتصاديا أيضا لدول هذه القارة بعد الحرب العالمية الثانية. فنظرا لعدم قدرتها على جلب

العاملين (القريين جغرافيا، ثقافيا وعلى مستوى الكفاءة المهنية) من أوروبا الشرقية الواقعة تحت نفوذ المعسكر الاشتراكي، توجهت هذه البلدان إلى العمالة الرخيصة وغير المتطلبة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط لتغطية عجزها من اليد العاملة²⁵، ففي حالة فرنسا مثلا، حرصت هذه الأخيرة على أن تتضمن إتفاقية إيفيان Evian الموقعة مع الجزائر غداة الإستقلال (1962) بنودا تضمن التنقل الحر لرعايا البلدين، فضمنت بذلك جلب اليد العاملة من الجزائر، ولكن قدوم هؤلاء العمال لم يكن دون شروط، فقد حرصت السلطات الفرنسية آنذاك على انتقائهم وفق شروط صحية ومهنية صارمة، دفعت الجزائر إلى توقيف العمل بهذه الإتفاقية في سنة 1965، وذلك احتجاجا على سوء معاملة مواطنيها على الحدود في مقابل تفضيل المؤسسات الفرنسية للعمال البرتغاليين والإسبان. في سنة 1968، عقد البلدان اتفاقا ثانيا ألحق بإتفاقية إيفيان، سمح للجزائريين بالهجرة للعمل في فرنسا، دون أن يعطيهم الحق في التنقل داخل التراب الفرنسي، كما أعطى لسلطات البلد المستقبل الحق في مراقبة إقامتهم²⁶. لم تكن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية مع العمال المهاجرين الجزائريين في إطار إتفاقية 1962 (ولا مع غيرهم من العمال القادمين من بقية بلدان المغرب العربي) ولا الشروط التي تضمنتها إتفاقية 1968 اعتبارية، وإنما خضعت لتوجه عام للدول المصنعة حيال ظاهرة الهجرة ولرهانات اقتصادية في البداية. لكنها سرعان ما تحولت إلى رهان سياسي وثقافي بعد نهاية مرحلة إعادة الإعمار. فبعد أن انتهت ورش البناء وتطوير البنى التحتية، لم تعد الدول الأوروبية بحاجة إلى العمال المهاجرين فشجعهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية (كما حدث بين فرنسا والجزائر). وقد كان هذا الترحيل ممكنا في ذلك الوقت، لأن الأمر تعلق بدول وطنية تتحكم في المهاجرين القادمين إليها والمغادرين لها في إطار إتفاقيات هجرانية ثنائية مع بلدان المصدر. لكن هذه الوضعية لم تدم طويلا، وذلك بسبب تعقد الظواهر الهجرانية بعد نهاية الحرب الباردة.

لطالما فضلت الدول الغربية المهاجرين القادمين من دول غربية (متقدمة) أخرى (دول أمريكا الشمالية، دول أوروبية، دول من أقصى شرق آسيا، أستراليا) أو دول أقل تقدما ولكنها أقرب ثقافيا وحضاريا (دول أوروبا الشرقية). ولكنها لم تستطع أو لم ترد غلق حدودها أو طرد المهاجرين المتواجدين بصفة غير نظامية على أراضيها، وإنما سعت إلى التحكم في توافدهم وانتقائهم بحيث تضمن اندماجهم السريع في مجتمعاتها وتتجنب تكتلاتهم الإثنية وصعوبة ذوبانهم في المجتمعات التي استقبلتهم²⁷. فعلى العموم، لا تزال سياسة الدول المستقبلية للمهاجرين، مع ما تواجهه من رهانات جديدة كما سنرى بعد قليل، محكومة إلى اليوم بنظرة للمهاجرين لخصها سترابل Straehle في فئتين: مهاجرون وافدون مرغوب فيهم *des immigrants convoités*، قادمون من بلدان متقدمة منحتهم الكثير من الفرص الفردية، وهم في مثل أو يفوقون مستوى مواطنيها في الجوانب المدنية والكفاءة المهنية ويملكون حظوظا أكبر للإندماج والنجاح في المجتمعات التي استقبلتهم.

ومهاجرون وافدون غير مرغوب فيهم كثيرا **des immigrants peu désirables**، قادمون من بلدان منحتهم فرصا ضئيلة للتطور الذاتي والاجتماعي، بالإضافة إلى اختلافها الثقافي والحضاري عن البلدان التي يقصدونها²⁸.

لقد انعكست الإجراءات التي اتخذتها الدول المستقبلية للمهاجرين على المفردات والمفاهيم المعروفة لظاهرة الهجرة أيضا، فكما كان الشأن مع تبدل معاملة المهاجرين بحسب الاحتياجات الاقتصادية والرهانات السياسية والثقافية، كان الإشتغال السياسي والإعلامي على مسائل الهجرة محدودا، كما كانت المفردات المتعلقة بها أقل غزارة وتتطور في الإطار الوطني في السنوات التي سبقت نهاية الحرب الباردة (1990). بعبارة أخرى، كانت المفردات أقل غزارة لأن فئات قليلة فقط للهجرة اعتبرت أهدافا للفعل السياسي²⁹. ففي ظل التحكم أو الرغبة في التحكم في أعداد القادمين إليها أو في مدد بقائهم على ترابها، انحصر الإشتغال المفرداتي والمفاهيمي، الرسمي على الأقل، في مسائل البقاء في بلدان المصدر (the immigration, l'immigration)، قضايا الاندماج (the integration, l'intégration) ولكن الأمر تغير بشكل جذري مع بداية التسعينات.

تعتبر مرحلة التسعينات حاسمة بخصوص ظواهر الهجرة والتطور القانوني، المفرداتي والمفاهيمي المرتبط بها، وذلك لسببين رئيسيين: نهاية الحرب الباردة وبداية انفتاح المعسكر الغربي على بلدان أوروبا الشرقية وتقاربها وحتى اندماجها في الاتحاد الأوروبي فيما بعد وسعي بلدان هذا الكيان إلى تبني سياسة هجرانية موحدة. وتبني مقارنة معولة une approche mondialisée للهجرة، كنتيجة للتدخل المتنامي للمؤسسات والمنظمات الدولية الساعية لأفضل إحاطة ممكنة بمختلف جوانب هذه الظاهرة (NU, OIM, ICMPD, HCR, ...)³⁰.

لقد أدت العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي شجعت بين مختلف بلدان العالم، إلى ظهور أشكال عديدة للهجرة وزيادة تشابكها، وخلقت اتجاهات نحو التوحيد الدلالي للمصطلحات la standardisation sémantique المتعلقة بالفعل الهجراتي ودوافعه ونتائجه. لكن هذا الاتجاه كان مصاحبا أيضا بميل نحو تصنيف الهجرة وفق فاعليتها، أشكالها، مراحلها، وبحسب الفعل السياسي المنظور.

تشير بيران Perrin (2011) في تحليلها لتطور المفردات المتعلقة بظاهرة الهجرة إلى وجود واقعين متجاورين فيما يخص التطور الدلالي المتعلق بهذه الأخيرة وهما: التطور الدلالي للمصطلحات الموجودة قبلا حول الهجرة؛ أي المفردات والمفاهيم التي تولدت بفعل الأبحاث التي أجريت حول الهجرة في إطار تحكم الدولة-الوطنية في هذه الأخيرة، والتطور الساعي إلى خلق مصطلحات جديدة مطلوب منها تقديم معنى ما³¹، حيث تؤكد نفس الباحثة على أن خلق المصطلحات الجديدة بخصوص ظاهرة الهجرة لم يعد مدفوعا فقط بضرورات وصف

الوقائع الهجرية الجديدة وإنما بإرادة سياسية للدول المتقدمة المستقبلية لانتقاء المهاجرين وإيجاد أحسن السبل لكبح الهجرات غير المرغوب فيها. وذلك من خلال طرح مصطلحات ومفاهيم تهدف لوصف وترقية نمط معين من الهجرة يخدم هذه البلدان³²، كما هو الشأن مع مفهوم "تسيير الهجرات la gestion des migrations" الذي يعبر عن رغبة الدول الأوروبية في ضمان تمكنها من تسيير دخول المهاجرين، قبولهم، إقامتهم، اندماجهم وعودتهم إلى المجال الأوروبي³³، أو مفهوم "حوكمة الهجرة la gouvernance de la migration" الذي يشير إلى تركيز ممارسات التوظيف (الانتقاء) للحد من التدفقات الهجرية³⁴. لكن المفهوم الحديث نسبيا والذي يعبر عن هذه النظرة يبقى مفهوم "الحركية the mobility, la mobilité".

يخدم السعي التدريجي لاستبدال مفهومي "التنقل le déplacement" و"الهجرة" بمفهوم "الحركية"، الذي زاد استخدامه من قبل العلوم الاجتماعية منذ سنوات 2000، التحولات النيو-ليبيرالية للنظام الرأسمالي الذي يلقي بظلاله على التصورات والممارسات المتعلقة بانتقال السكان، حيث يتم تشجيع الحركات الدولية المؤقتة والدائرية circulaires التي تضمن "التنقلات القانونية" وتستجيب لمتطلبات الاقتصادات المعولة les économies mondialisée. بعبارة أخرى، يستجيب هذا المفهوم الجديد لإيديولوجية ترى في الحركية قيمة كبرى، أي عالم متصل ببعضه البعض، يعتبر رأس المال الاجتماعي (الروابط المبنية مع الآخر، عددها وأشكالها) والقدرة على الانتقال من مكان لآخر مزايا متزايدة الأهمية³⁵. وهكذا أصبحت "الحركية" عنصرا مهما في نجاح الهجرة اليوم، تماما كما كان التوطن la sédentarisation والتجذر l'enracinement من مفاتيح نجاح المشروع الهجري بالأمس³⁶.

المطلب الخامس: واقع البحث العلمي المتعلق بالظاهرة الهجرية

لقد ساهم البحث العلمي المتعلق بالهجرة بالجهد الأكبر في بناء مختلف التصنيفات المتعلقة بالفعل الهجري التي أشرنا إليها أعلاه وبالتالي التطور المعجمي والمفاهيمي المتعلق به. لكنه كان أيضا سببا في الكم الهائل من المفردات المتعلقة بالهجرة والخلط الحاصل في المفاهيم كنتيجة لكثرة التخصصات المشتغلة على هذا الحقل العلمي، وتحت ضغط الرهانات السياسية والاعلامية التي أشرنا إليها أعلاه.

يمكن القول أن تعقيد ظاهرة الهجرة قد حثت تخصصات بحثية عديدة (علم النفس، علم الاجتماع، علم القانون، الأنثروبولوجيا، ...) على دراسة أبعاد مختلفة لهذه الظاهرة، ما نجم عنه تعدد في المفردات والمفاهيم التي يؤدي استعمالها بشكل متجاور اليوم إلى خلط فكري يصعب من الوصول إلى فهم مرض للظاهرة الهجرية³⁷، كما دفع تعقيد الظاهرة الهجرية بالباحثين إلى مضاعفة التصنيفات المقدمة لها بحجة الإحاطة بكل جوانبها، ولكن هذه المبالغة في البحث عن تصنيفات للفعل الهجري زادت من خطر تفتيت مكانات les statuts المهاجرين والفئات المصطلحية بخصوصه³⁸.

أشار باليدا Palidda إلى انحراف الأبحاث المتعلقة بالهجرة عن مسارها المحكوم باهتمامات بحثية محضة منذ بداية 1990، تحت ضغط المسيرين في البلدان المهيمنة، ما أدى إلى نقص الأبحاث بخصوص هذه الظاهرة بشكل عام وانحصارها على جوانب دون أخرى³⁹. أما عن سبب هذا الانحراف فيرجع لمحاولة الباحثين حث الفعل السياسي والتأثير عليه من خلال تبني فئات ومفاهيم المؤسسات والسلطات السياسية، لكن هذا الاصطفاف مع المنظور السياسي والإعلامي قد أدى إلى تفضيل كلمات مشتقة من كلمات أخرى وكلمات مخففة الدلالة والوقع تخدم العمل السياسي أكثر من استعمال مصطلحات واضحة المعاني⁴⁰. فإذا أخذنا الأبحاث القانونية كمثال، نجد أن تبني الفاعلين السياسيين، المنظمات الدولية ومولي الصناديق المالية لخطاب ومصطلحات معينة قد أثر على تحرير النصوص القانونية التي أصبحت تسعى لعوامة القانون. لكن هذا المسعى لم يكن حياديا بل متأثرا بالرهانات السياسية، الأمنية، القانونية وحتى الاقتصادية للدول المستقبلية المهيمنة، والدليل على ذلك، هو ما حصل من عوامة للإجراءات القانونية القمعية والعقابية بخصوص الهجرة على حساب جوانب أخرى⁴¹.

ليست الأبحاث القانونية بخصوص الهجرة هي المعنية الوحيدة بتأثير الرهانات السياسية، الأمنية والاقتصادية على الرهانات البحثية الموضوعية وما يترتب عن ذلك من تأثير على التطور المعجمي والمفاهيمي بخصوص هذه الظاهرة. ففي علم الاجتماع، حدث أيضا تحول من التساؤلات المحكومة بنموذج الدولة الوطنية le modèle stato-national الذي تحكم في الفعل الهجراتي إلى مقارنة تساءل فضاء-زمن في التحليلات، ومن ثم الإشتغال على الفعل الهجراتي باعتباره حركية دائمة، فرضها واقع العوامة، بين البلد الأصلي وبلد الوجهة أو بين مختلف بلدان الوجهة. وهكذا تحول الاهتمام بالعوامل المؤدية للهجرة وعوامل نجاح الاندماج في البلد المستقبل إلى الإشتغال على التكييفات التي يتوجب على المهاجر القيام بها بحسب تطور مشروعه الهجراتي وما يعترضه من عوائق، التواصلات الممكنة (شبكة العلاقات) في البلد المستقبل أو مع البلد الأصلي، الكفاءات المكتسبة في التنقل (الإلتفاف على الإجراءات، تحين الفرص)، قدرات المبادرة لدى المهاجر، الإلتماءات المتعددة، الحضور-المتعدد coprésences les...⁴². وهي اهتمامات بحثية تخدم التوجه العالمي الحالي الذي ينتقل شيئا فشيئا من مفهوم الهجرة إلى مفهوم الحركية la mobilité الذي يخدم نظرة الدول الكبرى لهجرة حرة، غير دائمة، ملبية لسوق العمل ومتاحة للمهاجرين المفيدون لهذه البلدان وصعبة لمن لا يملكون القدرة على المبادرة والتأقلم المستمرين مع الرثم الاقتصادي الذي تفرضه العوامة.

المبحث الثاني:

هجرة المغادرة *émigration* (l'), *emigration* مقابل الهجرة الوافدة, *immigration* (l') *immigration*

تعتبر مفردة "الهجرة" التي تناولناها أعلاه عن مفهوم شامل للفعل الهجراتي، إذ تستخدم عادة للحديث عن الظاهرة الهجراتية دون الخوض في أنماطها ومختلف تظاهراتها. لكن الهجرة هي دائما هجرة من وهجرة إلى وهجرة في كما سنرى فيما يلي:

المطلب الأول: المهاجرة (l') émigration, emigration

تميز الكتابات العلمية والخطاب الإعلامي والسياسي الغربي بين "الهجرة (the, la) migration" كمفهوم عام وبين "المهاجرة (l') émigration, emigration" التي تعتبر مرحلة منها، على عكس الكتابات العلمية والصحفية الجزائرية والعربية التي توظف مفردة "الهجرة" للدلالة عن هذين الواقعين المختلفين وهو ما يحدث خلطا في ذهن الدارس ويضفي سطحية في تناول الظاهرة الهجراتية في كثير من الأحيان.

تنحدر مفردتي emigration و émigration في اللغتين الإنكليزية والفرنسية من الفعل اللاتيني emigrare الذي يعني تغيير مكان الإقامة⁴³، حيث تستخدمان للدلالة على المغادرة، أو الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي⁴⁴. حيث يُعامل مع الفعل الهجراتي في هذه الحالة من وجهة نظر الدولة التي خرج منها المهاجرون⁴⁵ سواء كانت هذه الدولة هي البلد الأصلي أو بلد الإقامة فقط. أما (l') émigrant فهو الشخص الذي يشرع في هذه المغادرة⁴⁶ والذي يصبح (un) émigré بالنسبة لبلده الأصلي إذا طالت مدة هجرته أو أصبحت نهائية⁴⁷، أما في اللغة العربية وفي الكتابات الجزائرية والعربية، فغالبا ما توظف مفردة "الهجرة" للدلالة على هذا البعد من الهجرة، بالرغم من وجود مفردة "المهاجرة" في اللغة العربية والتي تعني الخروج من أرض إلى أرض أخرى⁴⁸، إلى درجة يصعب معها على القارئ معرفة الدلالة الحقيقية لاستعمالها ويضفي سطحية على الخطاب العلمي والتحليلي الجزائري والعربي بخصوص الظاهرة الهجراتية. أما عندما يقصد الباحثون أو الكتاب الحديث عن هذا البعد من الهجرة بالتحديد، فإنهم يستخدمون عدة مفردات كمقابل للمفردتين باللغتين الإنكليزية والفرنسية وهي: المهاجرة، الهجرة الخارجية، هجرة المغادرة، النقلة، الهجرة النازحة، النزوح.

عمليا يمكن تبني مفردات: المهاجرة، هجرة المغادرة أو النقلة ومع ذلك نجد قلة في الكتب والمقالات التي توظفها، حيث فسر أحمد أبوزيد الأمر بعدم وضوح الفرق بين دلالات: migration, emigration/émigration, immigration في أدهان الكثير من الباحثين والكتاب كنتيجة لاعتمادهم على المعاجم⁴⁹ التي تسعى عادة لتقديم تعاريف شاملة تتجاوز التباينات التي تميز ظاهرة معقدة كالهجرة. أما مفردتي الهجرة النازحة والنزوح فهي غير دقيقة، لأن مفهوم النزوح يشير ضمنا إلى الإنطلاق الجماعي⁵⁰ الذي يحدث دائما لما يتعلق الأمر بالمهاجرة.

لا يؤدي استخدام مفردة "الهجرة" عند الحديث عن "المهاجرة" إلى صعوبة في تحديد المسميات فحسب، بل يشجع أيضا على التحليلات المتسرعة والسطحية لهذا الجانب الهجراتي المهم، بحيث تمر بجانب الدلالات النفسو-اجتماعية، الاجتماعية والثقافية لهذا الفعل. فالمهاجرة ليست مجرد مغادرة للبلد ولكنها مرتبطة بما يجري به، أي بالسياق الملائم الذي يساهم في قرار الرحيل، وهو السياق الذي تحدث عنه صياد عندما اعتبر أن قرار الجزائريين الهجرة إلى فرنسا في الستينات والسبعينات كان محكوما بـ "وهم المؤقت" أي الهجرة للعمل والعودة بالمال للعائلة والجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها⁵¹، حيث دعى صياد إلى الإشتغال على فعل "المهاجرة" باعتباره "فعل اجتماعي شامل"، في حين رأى فيه باليدا Palidda سلوك قطيعة مع التنظيم الاجتماعي والسياسي القائم في مجتمع الإنطلاق واستدل على ذلك بما حدث في القرن 19 حين عارض أرباب العمل والسلطات الإدارية والدينية المهاجرة التي بدأت تأخذ أحجاما مهمة⁵².

يتضمن تجاهل الباحثين والكتاب الجزائريين والعرب للمفردات الدقيقة للمهاجرة وتوظيفهم مفردة "الهجرة" العامة إلى اشتغال أقل على المهاجر *émigrant* / (*l'*) *emigrant* الذي ينظر إليه كمنحرف طامع في مزايا أوروبا أو كشخص محبط وقع في قبضة كل أشكال التلاعب الممكنة (شبكات الإرهاب، شبكات الإبحار بالبشر، ...) وهو عرضة للانحراف في أي لحظة⁵³؛ فيعزز بذلك وضعية البحث الحالي حول الهجرة والذي يركز، بسبب الرهانات السياسية، الهوية، الاقتصادية التي أشرنا إليها أعلاه وقلة الأبحاث في بلدان الإنطلاق، على بلدان الوجهة. مع انحصار الأبحاث القليلة حول المهاجرة في أبحاث لكتاب غربيين لا تتماشى بالضرورة مع نظرة الباحثين المحليين للظاهرة الهجراتية.

المطلب الثاني: الهجرة الوافدة *immigration*, (*l'*) *immigration*

كما كان الشأن مع "المهاجرة" لا نكاد نجد مصطلح "الهجرة الوافدة" إلا نادرا في الكتب أو المقالات العلمية الجزائرية والعربية التي تتناول موضوع الهجرة، فعلى عكس الكتابات باللغتين الإنكليزية والفرنسية اللتان توظفان مفردة *immigration* التي تنحدر من الفعل اللاتيني *emigrare* (الذي يعني الدخول إلى مكان) للدلالة على دخول المهاجرين وإقامتهم الفعلية بالبلد المستقبل⁵⁴ أو للإشارة إلى المهاجرين بالنسبة لبلد الإستقبال. فيكونون *immigrants* / (*des*) *immigrants* عندما يصلون ويتحولون إلى (*des*) *immigrés* عندما يستقرون بهذا البلد⁵⁵. لا توظف مفردات "الهجرة الوافدة" و"الوفود" عندنا إلا نادرا. حيث توظف مفردة "الهجرة" العامة للحديث عن هذا البعد من الهجرة، ومفردة "المهاجر الوافد" للإشارة إلى (*les*) *immigrants* أو "المهاجرين" للإشارة إلى (*les*) *immigrés*، المفردة التي لا يوجد مقابل لها في اللغة العربية.

حتى مع توظيف مصطلح "الهجرة الوافدة" فإنه لا يكفي للإحاطة بدلالة هذا البعد الهجراتي، لأن مفردة "الوفود" تحيل إلى القدوم ولا تغطي واقع تواجد المهاجرين في البلد الذي استقبلهم، وهو واقع معقد، ومحكوم بعدة رهانات (اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، سياسية، إلخ) جعلت منه موضوعا خصباً للدراسات القانونية والسياسية والبيسيكو-سوسيولوجية والسوسيولوجية والسوسيو-أنثروبولوجية التي تناولت جوانب مختلفة منه وأدت إلى استحداث مفردات ومفاهيم عدة له.

المبحث الثالث:

الهجرة القانونية مقابل الهجرة غير القانونية

يشير هذين المصطلحين المتقابلين إلى واقعين رئيسيين تنقسم حولهما الأبحاث والكتابات العلمية والخطاب الإعلامي والسياسي: هجرة مرغوب فيها وأخرى غير ذلك.

المطلب الأول: الهجرة القانونية *la migration légale*

يشار بمفهوم الهجرة القانونية إلى الهجرة التي يتبع فيها الأفراد إجراءات قانونية، تبدأ بتقديمهم طلبات الهجرة وتنتهي باختيارهم وفق شروط ومعايير معينة، بحيث يحصل الشخص المستجيب لهذه الشروط على حق الإقامة وبقية الحقوق التي تمنحها له الدولة المستقبلة. أما عن الذين يقومون بهذه الهجرة عادة فهم الأشخاص ذوي المستوى التعليمي الجيد في تخصصات مطلوبة أو أصحاب رؤوس الأموال⁵⁶.

يدخل تحت هذا المفهوم عدة أشكال للهجرة، كالهجرة من أجل العمل، الهجرة للدراسة، وهو النوع من الهجرة المفضل من قبل البلدان المستقبلة لأنه يتفق مع الإطار القانوني المعمول به في هذه الأخيرة، وبالتالي يمنح لها التحكم الأمثل وانتقاء الوافدين إليها.

الفرع الأول: الهجرة النظامية *la migration régulière*

عملياً، لا يوجد فرق بين مفهومي "الهجرة القانونية" و"الهجرة النظامية" التي تعرف كهجرة تحدث وفق تشريعات البلد الأصلي، بلد العبور وبلد الوجهة⁵⁷ وإنما يفضل استعمال المفهوم الثاني للتخفيف من وقع صفة "القانونية" على المهاجر وصورته، حيث يُحدث الآن عن "المهاجر في وضعية قانونية" أو "المهاجر في وضعية نظامية" *le migrant en situation régulière* لتجنب الحديث عن "المهاجر القانوني" أو "المهاجر النظامي" *le migrant régulier*.

الفرع الثاني: الهجرة الشرعية

لا نجد مفهوم "الهجرة الشرعية" إلا في الكتابات الجزائرية والعربية، كما أنه لا يوجد أي اختلاف بينه وبين مفهومي "الهجرة القانونية" و"الهجرة النظامية" على المستوى الإصطلاحي، حيث تعرف الهجرة الشرعية كهجرة «تحدث في الدول التي تسمح نظمها القانونية باستقبال الأجانب وتتم عن طريق الدخول من الأماكن المحددة

... بجواز سفر ساري المفعول وصادر عن السلطات المختصة⁵⁸، ولكن الاختلاف يكمن في العمق الدلالي له؛ فعندما نتحدث عن "شرعية" فعل ما فنحن نتحدث عن جواز حدوثه من الناحية الأخلاقية والأدبية وحتى الدينية⁵⁹ قبل جوازه من الناحية القانونية. في حين يميل الخطاب العلمي، السياسي، الإعلامي الغربي إلى تجنب نعت المهاجر بصفات مثل: قانوني، نظامي، شرعي تفاديا لوصمه وحصره في منظور ما، يبدو استمرار استعمال الخطاب العلمي، السياسي والإعلامي الجزائري والعربي لهذه النعوت غير مفهوم، خصوصا وأن البلدان العربية معنية بشكل كبير بالهجرة بمختلف أشكالها.

المطلب الثاني: الهجرة غير القانونية

Illegal migration, migration illégale

يغطي مصطلح "الهجرة غير القانونية" مصطلحات "الهجرة"، "المهاجرة" و "الهجرة الوافدة" كما يمكن أن يعبر عن واقعين موصوفين من منظورين مختلفين: الأول رسمي (أكاديمي، إعلامي، سياسي) والثاني غير رسمي ينتجه المهاجرون أنفسهم أو مجتمعاتهم.

الفرع الأول: الهجرة، المهاجرة، الهجرة الوافدة غير القانونية

تشير المصادر الرسمية الغربية بمصطلح "الهجرة غير القانونية" Illegal migration, migration illégale إلى «الهجرة التي تحدث بمساعدة وسائل غير نظامية أو غير قانونية، دون وثائق صالحة أو بوجود وثائق مزورة». فبالرغم من أنها تركز على الوسائل المستخدمة وغياب الوثائق أو عدم صلاحيتها، إلا أنه هناك توجه إلى تحديد استعمال صفة "القانونية" في ظروف خاصة، حيث وظف التجمع البرلماني لمجلس أوروبا في قراره رقم 1509 لسنة 2006 مفردة "غير قانوني" Illegal, illégal عند إشارته إلى وضعية ما un statut أو سيورة، في حين استعمل عبارة "في إقامة غير نظامية" en séjour irrégulier عند الإشارة إلى شخص ما⁶⁰. أما عن سبب هذا التحفظ في استخدام صفة "غير القانونية" فترجع لسبب لغوي أولا، لأن المفردة الإنكليزية "illegal" التي استندت عليها الصفة في اللغتين الفرنسية والعربية تحمل معنى أعم ولا تتضمن بعدا تجريميا للمهاجرين ومنه يأتي السبب الثاني من الحرص على عدم استعمال النعت غير "القانوني" illégal الذي تكون له عواقب سياسية واجتماعية قد تنفي عن الشخص المهاجر إنسانيته وحقوقه الأساسية وتربطه بالإجرام⁶¹. مع ذلك، لازال هناك ميل لاستعمال مصطلح migration illégale عندما تكون مرتبطة بحالات الإتجار وتهريب البشر⁶².

على عكس ما يحدث في الدول الغربية من اشتغال على دلالات التسميات المرتبطة بالهجرة لا تزال الكثير من المؤلفات والمقالات العلمية الجزائرية والعربية تتحدث عن "عدم قانونية الهجرة" وتخلطها مع أشكال أخرى للهجرة تحمل دلالات إضافية كما هو الشأن مع هذا التعريف الذي يشير إلى «الهجرة التي تتم عن طريق

التسلل أو أي طريق غير مشروعة كما يحصل مع مهاجري شمال المغرب العربي الذين يقصدون أوروبا ويستخدمون كل الطرق غير المشروعة للوصول إلى هناك»⁶³ وذلك بالرغم من كون مواطنيها معنيون بالدرجة الأولى بالآثار السلبية للنوع المرتبطة بمختلف التسميات المقدمة للفعل الهجراتي.

الفرع الثاني: الهجرة، المهاجرة، الهجرة الوافدة غير الشرعية

لا نجد هذا المصطلح إلا في الكتابات والمقالات العلمية والخطاب السياسي والإعلامي الجزائري والعربي، حيث يبدو أن استعماله في الحالة الجزائرية متماش مع القانون الجزائري الذي لا يميز بين صفة "الشرعي" و"القانوني" في وصف الهجرة⁶⁴. أما عن تعريف هذا المصطلح في الكتابات الجزائرية والعربية فهو مطابق لتعريف "الهجرة غير القانونية": «هي التدبير للدخول أو الخروج غير القانوني من وإلى إقليم أي دولة من قبل أفراد أو مجموعة من الأفراد من غير الأماكن المحددة، ودون التقيد بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد»⁶⁵.

على عكس الكتابات الغربية التي تحصر صفة "غير الشرعية" *illicite* في وصف تجارة المهاجرين وفي الحديث عن المهاجر موضوع الإتهام غير الشرعي وممر المهاجرين الذي اقترف أو لديه نية اقتراف جنحة الإتهام غير الشرعي⁶⁶. يستعمل نعت "غير الشرعية" عند الحديث عن هذا الشكل من الهجرات و"غير الشرعيين" في الكتابات الجزائرية والعربية، بالرغم مما تحمله هذه النعوت من حكم قيمي ومخاطر تنعكس على وضعية المهاجر وحقوقه وصورته في البلد الذي ينتمي إليه والبلد الذي يقصده وتزيد من هشاشته الاجتماعية. بالإضافة إلى التأويلات التي تأخذ طابعا أخلاقيا أحيانا ودينيا في أحيان أخرى.

الفرع الثالث: الهجرة، المهاجرة، الهجرة الوافدة غير النظامية

عمليا، لا يوجد اختلاف بين هذا الشكل من الهجرة وسابقتها، حيث تعرفها المنظمة الدولية للهجرة على أنها: «حركة أشخاص مخالفة للقوانين، للتنظيمات والاتفاقيات الدولية التي تسير الدخول أو الخروج من البلد الأصلي، بلد العبور أو الوجهة»⁶⁷. إذ يكمن الغرض من وراء تبني هذا المصطلح في تحييد التأثير المحتمل لنعتي "غير القانونية" و"غير الشرعية" على نظرتنا للمهاجر الذي يتبع هذا الشكل من الهجرة وعلى حقوقه ووضعيته الاجتماعية، والحديث عن "عدم النظامية" في الهجرة باعتبارها تحركا يحدث على هامش المعايير السائدة.

هناك من الكتب والمقالات العلمية والخطابات الإعلامية والسياسية التي تتبنى هذا المصطلح ولكنها تبقى ضئيلة جدا مقارنة بتلك التي تتبنى مصطلح "الهجرة غير الشرعية".

الفرع الرابع: الهجرة، المهاجرة، الهجرة الوافدة السرية

يشار بمصطلح "الهجرة السرية" إلى وضعيتين مختلفتين، فهناك المغادرة من البلد الأصلي أو بلد الإقامة إلى بلد آخر وهي التي نطلق عليها في اللغة الفرنسية تسمية: "l'émigration clandestine" وهناك الإقامة السرية، أي بدون وثائق أو وضعية قانونية وهي ما نطلق عليها بـ "l'immigration clandestine" باللغة الفرنسية أيضا، لكن الكتابات الجزائرية باللغة العربية تشير إلى هتين الوضعيتين الهجراتيتين بنفس التسمية عادة وهي: "الهجرة السرية".

يوظف مفهوم "الهجرة السرية" من قبل المختصين في الهجرة، السياسيين والإعلاميين في الدول الغربية للإشارة إلى حالة أو ظروف تصف تواجد الأجنبي في البلد ووضعيته بالنسبة للعمل، حيث فضل المجلس البرلماني لمجلس أوروبا استخدام صفة "السري clandestin" لما تسمح به من تسليط للضوء على الهشاشة الناجمة عن تخفي المهاجرين الداخلين إلى أوروبا أو المتواجدين بها في وضعية غير نظامية⁶⁸. لكن سرية تواجد الأجنبي في البلد المستقبل لا تعني هجرة سرية منذ البداية، إذ يمكن أن يدخل إلى البلد المستقبل بتأشيرة سياحية قانونية، فيتحول إلى مهاجر وافد un immigré إذا قرر البقاء فيه وإلى مهاجر وافد سري إذا لم يسوي وضعيته⁶⁹. أما استعمال مصطلح "الهجرة السرية" في الأوساط الأكاديمية، السياسية، الإعلامية وحتى الجمعوية الجزائرية والعربية فيبقى محدودا، وأما عن دلالاته، فهو يشير إلى "الهجرة غير النظامية" ولكنه يحمل دلالة لغوية أعمق، حيث يشير إلى مغادرة البلاد بشكل مخفي، باستعمال الجو، البر أو البحر، ودون علم المحيط القريب (في أغلب الأحيان) أو السلطات المانحة لحق مغادرة البلاد أو المراقبة لحركة الدخول أو الخروج منها، ودلالة رمزية تترجم سلوكا صادما على المستوى الهوياتي والإنساني، ومغديا للتساؤلات حول الظروف التي تجعل هؤلاء الشباب "يفرون" دون أن يكلفوا أنفسهم عناء إخبار أحد، فيكشفون بذلك عن فشل السلطات الرسمية الوطنية (مثلة برجال الجمارك وخفر السواحل) في منعهم من مغادرة بلدهم. ويمكن أن يوظف هذا المفهوم من قبل الأكاديميين (في العلوم الاجتماعية بالخصوص) إذا أرادوا تجنب تبني المفهوم القانوني، وفهم الدوافع الكامنة وراء إقدام المرشحين للهجرة على مغادرة البلاد بهذه الطريقة ولكن ذلك لا يحصل دائما.

الفرع الخامس: الكالة

لقد استوحيت هذه التسمية من "عنبر السفينة la cale du bateau" باللغة الفرنسية، ووظفت من قبل الشباب الجزائري في سنوات التسعين للإشارة إلى محاولاتهم للإلتحاق بالبلدان المتقدمة عن طريق التسلل إلى سفن البضائع أو المسافرين الراسية في الموانئ الجزائرية الأكثر نشاطا (موانئ عنابة، سكيكدة، الجزائر العاصمة، ...)، وقد كان الشباب الراغبون في الهجرة يراقبون لأشهر نشاط الميناء وكيفية حراسته بحثا عن نقطة ضعف يستغلونها للتسلل إلى السفن الراسية، وكان هذا الشكل من الهجرة أقل خطرا مقارنة بالهجرة بالقوارب التي أُنْجِعت بعد ذلك. مع ذلك، كان يتوجب على المهاجر البقاء لأيام داخل السفينة قبل مغادرتها

وأيام أخرى خلال إبحارها، في مغامرة قد تنتهي بالنجاح عند النزول في البلد المناسب (بلد متطور أو غني) أو الفشل (الموت على متن السفينة لسبب ما، إكتشاف أمر المهاجر وترحيله أو إلقاءه في البحر كما تحدثت عنه بعض الصحف)⁷⁰. من جهتها تشير المنظمة الدولية للهجرة إلى هذا المهاجر باعتباره "سريا" وتصفه كشخص محتبئ على متن سفينة أو في حولة ستشحن على هذه الأخيرة، دون موافقة قبطانها أو أي شخص آخر مسؤول⁷¹.

الفرع السادس: الهدية

تعود هذه التسمية إلى بدايات الهجرة غير الشرعية في الجزائر، وهي تعني إتخاذ المترشح أو المقبل على هذا النوع من الهجرة لقرار لا رجعة فيه بخصوص مغادرة بلده⁷².

الفرع السابع: الهربة

لقد كان الشباب يستعملون هذه التسمية للإشارة إلى يأسهم من معيشتهم في الجزائر ويمكن أن يشار بها إلى الهجرة النظامية كما يمكن أن تستعمل للدلالة على الهجرة غير النظامية، وهي تحمل في كلتا الحالتين دلالة قوية لأنها تطرح الكثير من التساؤلات حول الدوافع التي تدفع بالشباب لنعت هجرته بالهروب.

الفرع الثامن: الحرققة

يطلق الجزائريون تسمية "الحرققة" على الهجرة السرية، وتسمية "الحرققة" على من يقومون بهذه المغامرة، وهي آتية من الفعل "حرق" ولكنها تعني بالضبط تجاوز قانون أو أسلوب عمل متعارف عليه، حيث يمكن للشخص أن يحرق (لا يحترق) طابورا أمام محل أو شباك إدارة عمومية، كما أن "الحرققة" نعت كان يطلق أيضا على ركاب القطارات والحافلات العمومية الذين يتهربون من دفع تذاكر رحلاتهم، أما اليوم فهو يشير إلى الشباب الذين يحرقون وثائقهم ليصبحوا دون هوية، فلا يمكن تحديد بلدهم الأصلي وماضيهم وبالتالي يصعب على بلدان الوجهة إرجاعهم. كما يمكن أن يشير إلى "حرق الحدود" و"من يحرقون الحدود les bruleurs de frontières" وهم المهاجرون الذي يحاولون بكل الوسائل عبور الحدود بطريقة سرية⁷³.

الفرع التاسع: المغامرة

تستعمل صفة "المغامرة" أو "l'aventurier" من قبل مهاجرين شباب من إفريقيا الغربية (بوركينا فاسو، الكاميرون، التشاد...) للتعبير عن أنفسهم ووصف وضعيتهم، ولا يهم إن كانوا راغبين في البقاء في المنطقة (دول إفريقيا الغربية) أو قاصدين لبلدان إفريقيا الوسطى أو الشمالية أو أوروبا، غير أن هذه التسمية يمكن أن يشار بها إلى الهجرة النظامية أو غير النظامية في آن واحد⁷⁴، أما عن الدلالات الرمزية والهوياتية والاجتماعية التي تحملها هذه التسمية، فقد تحدث ماثيو لويس Matthieu Louis (2013) عن أربعة دراسات إثنوغرافية أجريت في بوركينا فاسو بين عامي 2008 و2010 بينت غياب مصطلح

"مهاجر" عن خطابات البوركنيايين واستعمال مصطلح "مغامر" بدلا عنه، كما بين هذا الباحث أن المغامر هو من يعتبر نفسه كذلك عند مغادرته لبلده وهو لا يدخل ضمن الأشكال الأخرى من الهجرة (المهاجر الإقتصادي، العامل المهاجر، target worker أو transmigrant)، حيث يُنظر للهجرة تحت هذه التسمية كفعل بطولي تزداد قيمته كلما ازدادت المخاطر التي أحاطت به، وهكذا تصبح الهجرة السرية عبر الصحاري والبحار باتجاه أوروبا كأقصى أشكال الإقتراب من الموت هي "المغامرة الكبرى" في نظر من يقومون بها ويصبح المغامر "رجلا شجاعا" في نظر أصدقاؤه والجماعات الاجتماعية التي ينتمي إليها في بلده الأصلي⁷⁵.

مناقشة عامة:

من الواضح جدا، وكما كان متوقعا، أن تعقيد الظاهرة المهاجرة وتشعباتها وتطورها المستمر والرهانات المتعلقة بها قد انعكس على حجم التطور المعجمي والمفاهيمي بشأنها ونوعيته، كما يتبين مما قدمناه أعلاه أن حجم الإشتغال على الجانب المعجمي والمفاهيمي والدلالي للهجرة في الجزائر والبلدان العربية لا يتماشى مع ما هو حاصل في البلدان الغربية بهذا الشأن.

تتضمن جل التعاريف والمفاهيم المقدمة للهجرة (the, la) migration في مؤلفات الباحثين ومعاجم الهيئات الأكاديمية والأمية فكرة انتقال الأفراد من مكان إلى آخر، ولكنها تتضمن في الوقت نفسه مفردات وعبارات أخرى ذات دلالات متباينة، بحسب المراحل التي مرت بها الظاهرة المهاجرة، التخصصات التي أنتجتها والرهانات المحيطة بها. لكن الملفت للنظر هو توظيف الكثير من الكتابات الجزائرية والعربية، وبشكل متزامن، لتعاريف ومفاهيم غير منسجمة مع بعضها البعض أو تتضمن منظورات لا تتماشى مع تخصصات الباحثين والمؤلفين الذين وظفوها وتعود إلى سطحية في الطرح. أما عن أسباب ذلك، فيبدو أنها راجعة إلى عدم تخصص أصحابها أو نقص تعمقهم في دراسة الظواهر المهاجرة، ما يدفعهم إلى تبني المصطلحات والتعاريف الأكثر تداولاً والأقل تفصيلاً وتعقيداً التي تقدمها المعاجم واليدويات المتخصصة التي لا تتطرق لجوانب عدة للهجرة بسبب سعيها لتقديم تعاريف مبسطة وجامعة.

يظهر تأثير توظيف التعاريف والمفاهيم المقترحة من قبل المعاجم واليدويات المتخصصة في تجاهل بعض الجوانب العميقة في الظاهرة المعرفة، كما حدث مع معظم الكتابات الجزائرية والعربية التي ركزت على فكرة "الانتقال من فضاء إلى آخر" الموجودة في التعريف اللغوي للهجرة باللغتين الانكليزية والفرنسية ولكنها تجاهلت التعريف الإلهي والتعريف اللغوي لابن منظور حول الهجرة، اللذان يشيران بوضوح إلى فعل الهجرة باعتباره مسلكا مليئا بالمكاره والفرص أيضا⁷⁶، زيادة على كونه انقطاعا عن الأهل؛ وهي أبعاد مهمة في الهجرة يفترض أن تكون في صلب اهتمامات الكتابات والأبحاث في العلوم الاجتماعية.

يمكن لسطحية الخطاب العلمي الجزائري والعربي بخصوص الهجرة أن تفسر أيضا بقلة الإشتغال على إنتاج المفردات وقلة الاهتمام بدقتها. ففي حين تميز الكتابات العلمية وحتى الخطاب الإعلامي والسياسي الغربي بين الهجرة (migration) كمفهوم عام والمهاجرة (emigration/émigration) والهجرة الوافدة (immigration)، توظف الكتابات العلمية الجزائرية والعربية في معظم الأحيان مفردة "الهجرة" للدلالة على هذين الواقعين المختلفين، فمن بين مئات المقالات التي تتناول موضوع الهجرة المنشورة على مستوى البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) لا نجد سوى ثلاثة عناوين لمقالات وظفت مصطلح "الهجرة الخارجية" وهو مرادف لمصطلح "المهاجرة"، وعنوان مقال واحد لباحث تونسي يوظف مصطلح "الهجرة الوافدة". ما أدى إلى سطحية في تناول الظاهرة الهجرية، وخلط في أذهان القراء والدارسين؛ من خلال عدم الانتباه للمحددات والنتائج النفس-اجتماعية، الاجتماعية والثقافية لواقعين هجراتيين مختلفين حتى ولو كانا مرتبطتين، وفقر في المصطلحات كنتيجة لعدم الإشتغال عليها، كما هو حاصل مع المصطلحات: *immigré, émigré, emigrant/émigrant* التي لا يوجد مقابل لها باللغة العربية، ما يؤدي إلى توظيف مصطلح "المهاجر" (*le migrant*) للدلالة على ثلاثتها. أما عن تفسير ذلك، فقد أرجعه بعض الباحثين (أحمد أبو زيد) لعدم وضوح الفرق بين دلالات الوقائع الهجرية الثلاثة في أذهان الكثير من الباحثين والمؤلفين نتيجة لاعتمادهم على المعاجم التي تسعى لتقديم تعاريف شاملة تتجاوز التباينات الموجودة في المفردات والتعاريف المتعلقة بالهجرة. فيعجزون عن إبراز العلاقة بين المصطلحات الثلاث التي يمكن اختزالها في المتصل التالي:

الهجرة migration

المهاجرة emigration ————— الهجرة الوافدة immigration

يفترض في استعمال الباحث لمصطلحات أو تعاريف متعلقة بالهجرة أن يعني تبنيه لدلالاتها العميقة وللنظرة التخصصية التي تقف خلفها، ووعيه بالرهانات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والبحثية التي أدت إلى خلقها، لكن يبدو أن كثيرا من الكتابات العلمية الجزائرية والعربية تفقد الكثير من وجاهتها بسبب توظيفها غير الواعي بدلالات مصطلحات وتعاريف حول الهجرة، ما أثر على عمق تناولها لهذه الأخيرة.

يظهر ذلك بوضوح في النعوت (الصفات) الملحقة عادة بالفعل الهجراتي، حيث نتحدث عادة عن الهجرة: القانونية، النظامية، الشرعية للدلالة عن الصيغة المحببة للهجرة. ففي حين يتجه الخطاب العلمي، الإعلامي والسياسي الغربي للتخلي عن صفة "القانونية" لصالح صفة "النظامية" تفاديا لوصم المهاجر أو حصره في منظور ما، لا يزال الخطاب العلمي، الإعلامي والسياسي العربي يفضل صفة "القانونية" وحتى "الشرعية" التي

لا توظف إلى من قبله. وهو أمر محير عندما نعلم أن الجزائر وكثير من البلدان العربية معنية بتجنب كل نظرة سلبية تلتصق بمهاجريها نحو البلدان الغربية المستقبلية.

تزيد هذه الحيرة عندما يتعلق الأمر بالصيغة غير المحببة للهجرة، أي عندما يتعلق الأمر بالهجرة: غير القانونية، غير الشرعية، غير النظامية، السرية. فعلى عكس الأبحاث والكتابات الغربية التي تفضل الحديث عن الهجرة غير النظامية أو السرية خصوصا الأبحاث ضمن العلوم الاجتماعية، تتبنى أغلبية المؤلفات الجزائرية مصطلح الهجرة غير الشرعية، فمن مجموع 462 مقالا يتناول هذا الشكل من الهجرة ومنشور على مستوى البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP)، 90,04% من العناوين وظفت مصطلح "الهجرة غير الشرعية" وهو أمر يمكن أن يفسر بكثرة الأبحاث والكتابات في العلوم القانونية والسياسية والأمنية التي تتناول الهجرة بالدراسة، وتأثر الأبحاث في بقية التخصصات بها من خلال توظيفها للمصطلحات والمفردات المتداولة فيها. لكن الأمر المثير للتساؤل فعلا، هو لما نجد ضمن المقالات التي وظفت في عناوينها مصطلح "الهجرة السرية"، 40,74% مقالات في القانون والعلوم السياسية وهي النسبة الأكبر (11,11% في علم النفس، 18,51% في علم الاجتماع)، في حين كان يفترض أن تكون أغلبية التوظيف لعلم النفس وعلم الاجتماع لما يحمله هذا المصطلح من دلالات بسيكو-سوسولوجية وسوسولوجية ضمنية.

يمكن أن يفسر توظيف صفة "غير الشرعية" التي لا توظف إلا في الكتابات الجزائرية والعربية وتُجنب في الكتابات الغربية بسبب حكمها القيمي، أكثر من الصفات: "غير القانونية"، "غير النظامية" و"السرية" بتماشيه مع القانون الجزائري الذي لا يميز بين صفة "الشرعي" و"القانوني" في وصف الهجرة وهنا علامة على الرهانات السياسية وتأثيرها على الإشتغال البحثي التي تناولناها أعلاه، وتخوف ضمني من تواجد الأفارقة من جنوب الصحراء الذي يحمل رهانات أمنية، سياسية، اقتصادية واجتماعية للجزائر التي لا تريد أن تصبح بلد استقبال لهؤلاء المهاجرين بدلا عن أوروبا بعد أن كانت مجرد بلد عبور. حتى ولو كان في تبني هذا المصطلح تجاهلا لوضعية المهاجرين السريين الجزائريين، وهو تجاهل يخفيه توظيف مصطلح عام لهذا النوع من الهجرة يتجاهل التمييز بين "المهاجرة غير الشرعية" و"الهجرة الوافدة غير الشرعية".

لا يؤدي توظيف هذا النوع من المصطلحات إلى ترسيخ تصورات ذات طابع أخلاقي، يمكن أن تنعكس على وضعية المهاجر وحقوقه وصورته في بلد انتماءه أو في بلد وجهته وتزيد من هشاشته الاجتماعية فقط، بل يؤثر توظيفها من قبل الأبحاث في العلوم الاجتماعية بالتحديد على سعي هذه الأخيرة لفهم الدوافع الكامنة والإرهاصات الاجتماعية والثقافية العميقة التي تقف وراء إقدام المرشحين للهجرة على مغادرة بلدانهم بهذه الكيفية. حيث تجد العلوم الاجتماعية الجزائرية والعربية اليوم نفسها أمام نوعين من المصطلحات والمفاهيم، مفاهيم رسمية محكومة برهانات اقتصادية، إعلامية، سياسية وبحثية من جهة ومفردات وتصورات غير رسمية

ينتجها المهاجرون أنفسهم (الكالة، الهددة، الهربة، الحرقفة، المغامرة) تعبر عن التوتر والتأزم الذي يطبع عادة علاقة الشباب بمجتمعاتهم كنتيجة لعدم توافقهم مع الكثير من النظم الاجتماعية السائدة فيها ولعدم موافقتهم عليها وشعورهم بالغربة ورغبتهم في الهجرة لمجتمعات أخرى قد تحتضن آمالهم⁷⁷. ومطلوب منها بناء جهاز مفرداتي ومفاهيمي خاص بها متماشٍ مع رهاناتها الإستيمولوجية، المنهجية والمعرفية.

خاتمة:

لقد تحدثنا في المبحث الأول لهذا المقال عن الهجرة كمفهوم عام، وبيننا كيف أنها متعددة الأوجه بطبيعتها، ومرهونة بعوامل اقتصادية واجتماعية ورهانات سياسية، إعلامية وبحثة زادت من تعقيدها وصعبت مهمة الإشتغال المفرداتي والمفاهيمي بشأنها، كما بينا كثرة التعاريف الاصطلاحية المقدمة لها كنتيجة لكثرة التخصصات المهمة بدراساتها، وكيف أن عدم الوعي بالاختلافات الموجودة بين مختلف التعاريف المنتجة وفق منظورات تخصصية متباينة يمكن أن يؤثر على نوعية الخطاب العلمي المتعلق بالظاهرة المدروسة.

أما المبحث الثاني، ففطرنا فيه إلى بعدين أساسيين للهجرة وهما: المهاجرة والهجرة الوافدة وحاولنا من خلالهما تبيان العمل المعجمي والمفاهيمي المنجز بشأنهما في الكتابات الغربية والجزائرية والعربية والاختلافات الموجودة بينها. لنخصص المبحث الثالث لتناول التقسيم الحاصل على المستوى المفرداتي والمفاهيمي للهجرة إلى هجرة "قانونية" وأخرى "غير قانونية" والاختلافات الحاصلة بين الكتابات الغربية والكتابات الجزائرية والعربية. لقد خالصنا من خلال مقالنا هذا إلى أن:

- تعقيد الظاهرة الهجرانية، تشعباتها، تطورها المستمر، الرهانات المتعلقة بها قد انعكس على حجم ونوعية التطور المعجمي والمفاهيمي بشأنها في الكتابات الغربية والجزائرية والعربية.
- حجم الإشتغال على البعد المعجمي والدلالي والمفاهيمي للهجرة في الجزائر والبلدان العربية لا يتماشى مع ما هو حاصل في البلدان الغربية بهذا الشأن.
- توظيف الكثير من الباحثين والكتاب الجزائريين والعرب، وبشكل متزامن، لتعاريف ومفاهيم غير منسجمة مع تخصصاتهم وتقود إلى سطحية في الطرح.
- فقدان الكثير من الكتابات العلمية الجزائرية والعربية لوجهاتها وعمقها بسبب توظيفها غير الواعي بالدلالات الضمنية لمصطلحات وتعاريف حول متداولة حول الهجرة.
- قلة الإشتغال على إنتاج المفردات المتعلقة بالهجرة وقلة الإهتمام بدقتها ومناسبتها للطرح المقدم في المقالات أو المؤلفات، ما أدى إلى غياب مقابل عربي لمصطلحات باللغة الإنكليزية أو الفرنسية تغطي جوانبها مهمة من الفعل الهجري.

- كل هذا يرجع في جزء كبير منه إلى عدم تخصص الكثير من أصحاب المقالات والمؤلفات الجزائرية والعربية أو نقص تعمقهم في دراسة الظواهر الهجرية، ما يقودهم إلى تبني المصطلحات والتعاريف الأكثر تداولاً والأقل تفصيلاً وتعقيداً التي تقدمها المعاجم واليدويات المتخصصة والتي تسعى لتقديم تعاريف مبسطة وجامعة. وتجاهلهم أو عدم قدرتهم على الخوض في الجوانب العميقة للظاهرة الهجرية.

الهوامش وقائمة المراجع:

- ¹. Perrin, D. (2009). Sémantique et faux-semblants juridiques de la problématique migratoire au Maghreb, Migrations Société, France, 21, p. 49.
- ². Musette, M. S. (dir.). (2016). De la fuite des cerveaux à la mobilité des compétences ? Une vision du Maghreb, CREAD, Alger, p. 63.
- ³. Blum, C (dir.). (2005). Le Nouveau Littre, Éditions Garnier, Paris, p. 1035.
- ⁴. ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، مصر، ب س، ص 15.
- ⁵. محمد الزنتاني: الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، مصر، 2008، ص 120.
- ⁶. عبد الله غانم: المهاجرون، دراسة سوسيو-أنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، ط2، مصر، 2002، ص 17.
- ⁷. المرجع نفسه، ص 18.
- ⁸. طارق عبد الحميد الشهاوي: الهجرة غير الشرعية، رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009، ص 14.
- ⁹. Organisation internationale pour les migrations (OIM), (2019). Glossaire de la migration, Droit international de la migration, OIM, Genève, n° 34, p. 131.
- ¹⁰. Courgeau, D. (1981). Le vocabulaire des migrations, Hommes et Terres du Nord, hors-série, n°1, Migrations internes et externes en Europe Occidentale, Tome 1, p. 25.
- ¹¹. Pallhé, J. (2002). Migration, migrant, Géographie de la population, Espace, Population, Sociétés, 1-2, p. 73.
- ¹². غانم، مرجع سابق، ص 16.
- ¹³. Perrin, D. (2011). Développement terminologique et incertitudes sémantiques autour des migrations – De quelques impacts juridiques, In La société internationale face aux défis migratoires, R. Mehdi, H. Gherari (eds), Pedone, p. 12.
- ¹⁴. Simon, G. (2002). Penser globalement les migrations, Revue Projet, 4, n° 272, p. 45.
- ¹⁵. وردة بوقاسي؛ خليفة زواوي أحمد، الهجرة وانعكاساتها النفسية، مجلة قبس للدراسات النفسية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص 202.
- ¹⁶. Pallhé, Op, cit., p. 74.
- ¹⁷. ستيفن كاستلز؛ مارك ميللر؛ تر: منى الدروبي، عصر الهجرة، المركز القومي للترجمة، مصر، 2013، ص 75.
- ¹⁸. Jamid, H. (2019). Les mots de la migration, Afrique (S) en mouvement, n° 1, p. 7.
- ¹⁹. Perrin, Op, cit., p. 25.
- ²⁰. Palidda, S. (2014). Émigrations et immigrations comme «fait politique total», passé et présent (Pour le développement d'Abdelmalek Sayad), In Abdelmalek Sayad, Migrations et mondialisation, Éditions CRASC, Algérie, p. 102.
- ²¹. Commission Européenne. (2012). Glossaire 2.0 sur l'asile et les migrations, 2 édi, p. 97-105.
- ²². Organisation internationale pour les migrations, Op, cit., pp. 133 239.
- ²³. Ibid, p. 96.
- ²⁴. Pellerin, H. (2011). De la migration à la mobilité : changement de paradigme dans la gestion migratoire. Le cas du Canada, Revue européenne des migrations internationales, vol. 27, n° 2, p. 57.
- ²⁵. Musette, Op, cit., p.43.
- ²⁶. Têtu-Delage, M.T. (2009). Clandestins au pays des papiers, expériences et parcours de sans-papiers algériens, La découverte, Paris, p. 120-121.
- ²⁷. Perrin, Op, cit., p. 21.
- ²⁸. Straehle, C. (dir.), (2009). L'éthique saisie par la mondialisation : la question de l'immigration, PUL, Canada, p. 18.
- ²⁹. Perrin, 2011, p. 2.
- ³⁰. Ibid, p. 2.
- ³¹. Ibid, p. 3.
- ³². Ibid, p. 9.
- ³³. Commission Européenne, Op.cit., p. 110.
- ³⁴. Pellerin, Op.cit., p.58.
- ³⁵. Borja, S, Ramadier, T. (2014). Parler de mobilité a-t-il des effets sur les significations de la migration ?, In Abdelmalek Sayad, Migrations et mondialisation, Éditions CRASC, Algérie, p. 102.

- ³⁶. Arab, C. (2008). La circulation migratoire : une notion pour penser les migrations internationales, e-Migrinter, n°1, p. 22.
- ³⁷. Courgeau, Op.cit., p. 23.
- ³⁸. Perrin, 2011, p. 14.
- ³⁹. Palidda, Op.cit., p. 108.
- ⁴⁰. Ibid, p. 14.
- ⁴¹. Ibid, pp. 14.
- ⁴². Berthomière, W, Hily, M-A. (2006). Décrire les migrations internationales, Revue européenne des migrations internationales, vol. 22, n°2, p.68-70.
- ⁴³. Blum, Op, cit., p. 572.
44. غانم، مرجع سابق، ص. 15.
45. الشهاوي، مرجع سابق، ص 15.
- ⁴⁶. Commission Européenne, Op.cit., p. 59.
- ⁴⁷. Gourévitch, J. P. (2014). Les migrations pour les nuls, Éditions First, Paris, p. 10.
48. سهام سبتي، دور الإعلام في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة قبس للدراسات النفسية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2025، ص 951.
49. غانم، مرجع سابق، ص 15.
- ⁵⁰. Courgeau, Op.cit., p. 29.
- ⁵¹. Davodeau, H. (2014). Les déménagements, objet impensé et impensable de l'émigration-immigration algérienne en France, In Abdelmalek Sayad, Migrations et mondialisation, Éditions CRASC, Algérie, p. 334.
- ⁵². Palidda, Op.cit., pp. 96 100.
- ⁵³. Ibid, p. 109.
54. غانم، مرجع سابق، ص 16.
- ⁵⁵. Gourévitch, Op.cit., p. 10.
56. أحمد مجدي، الاغتراب والهجرة غير الشرعية، دراسة سيكو متية مقارنة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2013، ص 236.
- ⁵⁷. Organisation internationale pour les migrations, Op, cit. p. 137.
58. محمد غربي؛ سفيان فوكة؛ مرسى مشري، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع/دار الروافد الثقافية، الجزائر، 2014، ص 20.
59. أصدر المجلس الإسلامي الأعلى في سنة 2018 فتوى تحرم الهجرة غير الشرعية.
- ⁶⁰. Commission Européenne, Op.cit., p. 107.
- ⁶¹. Perrin, Op, cit., p.7.
- ⁶². Commission Européenne, Op.cit., p. 107.
63. مجدي، مرجع سابق، ص 236.
- ⁶⁴. Perrin, Op, cit., p.7.
65. فاطمة الزهراء نسيمة وآخرون، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن القومي المغاربي، الأبعاد الاجتماعية والأمنية، ألفا للوثائق، الجزائر، 2020، ص 45.
- ⁶⁶. Organisation internationale pour les migrations, Op, cit. p. 157.
- ⁶⁷. Ibid, p 136.
- ⁶⁸. Perrin, Op, cit., p.6.
- ⁶⁹. Pallhé, Op, cit., p. 78.
- ⁷⁰. Slemnia, B. D. (2008). Harragas : ces éternels incompris !, Éditions el Maarifa, Alger, p. 89-90.
- ⁷¹. Organisation internationale pour les migrations, Op, cit. p. 155.
72. نور الدين جبالي؛ وردة سعدي، إقبال المراهق الجزائري على الهجرة غير الشرعية بين المنظور البيكولوجي والسوسيولوجي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 17، 2015، ص 301.
- ⁷³. Arab, C. Op, cit., p. 22.
- ⁷⁴. Monz, K. (2020). Quand le genre (re-)crée des frontières – être mobile en Afrique de l'Ouest, Journées d'étude : Le genre de la frontière, 26 et 27 novembre 2020, Web Séminaire.
- ⁷⁵. Louis M. (2013). Approche ethnologique des migrations clandestines subsahariennes, Cahiers d'études africaines, 211, pp 550 535 564.
76. «ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرة وسعة» الآية 100، سورة النساء، القرآن الكريم.
77. كريمة هرندي، ثالث: "الشباب"، "الأزمة"، و"الهجرة" في ظل التغيرات الاجتماعية، مجلة قبس للدراسات النفسية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2024، ص 1135.